



مذكرة  
ببيان أسباب ملتمس:  
طلب الإفراج عن  
" طلبية العدل والإحسان "  
(مجموعة 1991)

10 فبراير 2009

الرباط

انطلاقاً من اعتبارات إنسانية وحقوقية، يتقدم الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بهذه المذكرة الرامية إلى طلب الإفراج عن الطلبة الإثني عشر، معتقلي جماعة العدل والإحسان، المحكومين بعشرين سنة سجناً نافذاً، إثر اعتقالهم بمدينة وجدة عام 1991. (رفقته بطاقة تعريفية).  
ملف مجموعة طلبة وجدة، المحكوم على كل واحد منهم بعشرين سنة سجناً نافذاً، من أجل ارتكاب جريمة قتل طالب والقيام بأعمال عنف أخرى.

الملف الذي أضحي يكتسي طابعاً إنسانياً وحقوقياً، يتجاوز كل الاعتبارات السياسية والقانونية التي حكمته في البدء، بسبب التعقيدات القانونية التي رافقت تعليق قرار مؤاخذتهم، وبسبب طول المدة التي قضوها في السجن، وكذا المناشدات الحقوقية التي رافقت ملفهم فضلاً عن المكتسبات والتطورات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان.

الملف الذي تزداد حدة الأبعاد الإنسانية والحقوقية المتصلة به، بالنظر، لسياسات العفو والإفراج التي بوشرت في نوازل مماثلة وللديناميات التي عرفها مجال حقوق الإنسان ببلادنا.

الملف الذي اعتبر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مذكرته المؤرخة في 28 شتنبر 1998، موضوع اجتماعه الثاني عشر، أنه يستحق "تعميق البحث وتدقيقه وذلك بواسطة لجنة من المجلس تحدث لهذه الغاية يرأسها قاض من أعضائه على أن تقدم نتائج أعمالها في دورة قادمة.....".

وقد كان المجلس بهذا الملمس، يثير الانتباه للتعقيدات القانونية التي طرحتها وضعية ملف المجموعة.

ولأنه الملف، وفي نفس السياق، الذي تفاعلت مواقف المنظمات الحقوقية الوطنية معه وبرز في إطارها اتجاه قوي استغرب الحكم المبني على قرار يرجح تضامن المجموعة، بدلا من المسؤولية الفردية الجنائية الواجب إثباتها بالنسبة للحالة المعنية، وتراوحت مواقفها بين داع للمطالبة بالإفراج عنهم، باعتبار الطبيعة السياسية للملف، وبين المطالبة بإعادة محاكمتهم، وبذلك كانت تلك المواقف تعبيراً عن مناخ المكتسبات والمقاربات الرامية إلى تسوية الملفات العالقة، كما كانت هذه المواقف تأكيداً إضافياً على سلامة الاتجاه المسطري الذي فكر فيه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان آنذاك.  
وبين زمن محاكمة طلبة العدل والإحسان وقضائهم اليوم، أزيد من 17 سنة في السجن، تبقى للاعتبارات الحقوقية والإنسانية مكانتها المميزة، وهي مبعث مناشدتنا وتقديمنا لهذه المذكرة.

## أولاً: اعتبار تأهيل المعتقلين لأنفسهم:

لم تحل طول المدة المحكوم بها قضائياً وتلك التي قضاها الطلبة في السجن، وكذا معدل أعمارهم الذي لم يتجاوز في المتوسط، زمن الاعتقال، 22 عاماً، من أن يتمكنوا من إعطاء نموذج جدي في عملية تأهيل السجناء لأنفسهم، حيث واصلوا دراساتهم الجامعية وتمكنوا من الحصول على شواهد جامعية متعددة. (تجدون بعضاً من تلك الشواهد على سبيل المثال لا الحصر مضمناً في البطاقة التعريفية بهم).

## ثانياً: اعتبار خلو سياسات العفو المباشرة في نوازل مماثلة، من سوابق استنفاد أمد العقوبة:

تميزت سياسات العفو المباشرة على امتداد تاريخ المغرب السياسي منذ الاستقلال، وإلى غاية الاختصاص الزمني الذي اعتمده هيئة الإنصاف والمصالحة سابقاً، بممارسات متميزة حيث لم يترك المحكومون بعقوبات سالبة للحرية، يقضون كل آحاد المدد الصادرة في حقهم، الشيء الذي مكن الآلاف، من أن يستفيدوا من إطلاق السراح. ولقد بوشرت تلك السياسة بصفة خاصة، بالنسبة للعديد من الأفراد الذين اكتست ملفاتهم طابع نزاعات سياسية، تخللها العنف وأحياناً الاغتيال السياسي، وهو ما خلق تقاليد إيجابية ساعدت على عدم بروز ثقافة الحقد والكراهية. وسيكون من غير المنسجم أن يكون قضاء طلبة وجدة لكامل العقوبة الحبسية، مخالفاً لسياسات العفو المباشرة وحتى لا يفضي بالنتيجة إلى تكريس استثناء، لا تبدو هناك ضرورة له أصلاً.

## ثالثاً: اعتبار التوجه نحو الإنصاف والمصالحة كتراث إنساني يهتدي به المغرب في التعاطي مع الملفات العالقة جدير بالاستحضار بخصوص هذه الحالة أيضاً:

تمكن المغرب بفعل تفاعل جهود مختلف الإرادات على مستوى الدولة ومختلف الفاعلين والمجتمع، من التصدي الإيجابي لعشرات الملفات التي كان أفراد فيها، قد استعملوا العنف لأغراض سياسية، وقد شملت مجموعات طلابية وسياسية حزبية وحالات تمرد تعود لنزاعات كبرى.

ولقد مكن هذا العمل الذي استند على مقاصد الإنصاف وإعادة الاعتبار والمصالحة مع التاريخ السياسي والحقوقي والقانوني، من فتح مسالك للعديد من الملفات المشابهة التي اكتست من حيث طابعها وحجمها أبعاد أعقد من ملف طلب مجموعة وجدة.

وبذلك تمكنت بلادنا، من أن تضع معيارا سيعزز بدون شك سياسات العفو، كما سيرشد على الدوام، روح وسياسات التسامح والتعالي.

## رابعا: اعتبار قضاء أغلبية المدد المحكوم بها، وعوامل السلوك الإنساني:

تنبني فلسفة التشريع الجنائي المغربي في مجال العقوبة السالبة للحرية، عند تقرير الإفراج أو العفو على جملة اعتبارات سلوكية، إنسانية، حقوقية واجتماعية، يتم على أساسها ترجيح أحقية الإفراج بالنسبة للأشخاص الذين قضوا مددا طويلة، من العقوبة المحكوم بها.

تفيد معظم الشهادات والإفادات الصادرة عن مجموعات معتقلين سابقين ومنظمات حقوقية وإداريين، عن خلو سلوك أعضاء مجموعة طلبة وجدة من أية ممارسات تسيئ أو تضر بشخصيتهم أو بسمعتهم، وما سعيهم الدائم إلى مواصلة حياتهم الجامعية وصبرهم وحياتهم الطبيعية، طوال السنوات التي قضوها، إلا مظاهر لسلوكهم الإنساني الذي يعتبر معيارا أساسيا في حق استفادتهم من الإفراج عنهم.

لهذه الأسباب يتقدم الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبناء على الاعتبارات الإنسانية والحقوقية الخالصة السالفة الذكر، التي تم بيانها أعلاه، بملتزم طلب الإفراج عن مجموعة الطلبة الإثني عشر المحكومين بعشرين سنة سجنًا، مع تمكينهم من كافة حقوقهم في الإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية دعما لفضائل الإنصاف والمصالحة.

## بطاقة تعريفية بالمعتقلين موضوع طلب الإفراج

- يحيى العبدلاوي، رقم الاعتقال: 22761، تاريخ الازدياد: 1968، السكن: بركان، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: القراءات/ السنة الثالثة قانون عام؛
- محمد اللياوي، رقم الاعتقال: 22762، تاريخ الازدياد: 1971، السكن: بركان، المستوى الدراسي: الدكتوراه في الدراسات الإسلامية/ الإجازة في القانون؛
- أحمد التاج، رقم الاعتقال: 22763، تاريخ الازدياد: 1966، السكن: تاهلة "تازة"، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: المناظرات/ الإجازة في القانون؛
- بلقاسم الزقاي، رقم الاعتقال: 22764، تاريخ الازدياد: 1968، السكن: الناظور، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: أصول الفقه/ الإجازة في القانون؛
- مصطفى حسيني، رقم الاعتقال: 22765، تاريخ الازدياد: 1970، السكن: تازة، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: أصول الفقه/ الإجازة في القانون؛
- محمد بهادي، رقم الاعتقال: 22766، تاريخ الازدياد: 1963، السكن: بوعرفة، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: مناهج البحث في العلوم الإنسانية/ السنة الثالثة في قانون عام؛
- نور الدين التاج، رقم الاعتقال: 22767، دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: القراءات؛
- محمد الزاوي، رقم الاعتقال: 22768، تاريخ الازدياد: 1968، السكن: تازة، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: مناهج البحث في العلوم الإنسانية/ الإجازة في علم الاجتماع؛
- محمد الغزالي، رقم الاعتقال: 22769، تاريخ الازدياد: 1968، السكن: تازة، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: القراءات؛
- علي حيداوي، رقم الاعتقال: 22770، تاريخ الازدياد: 1967، السكن: تاهلة "تازة"، المستوى الدراسي: الإجازة في الشريعة الإسلامية/ الثالثة اقتصاد؛
- المتوكيل بلخضير، رقم الاعتقال: 22771، تاريخ الازدياد: 1966، السكن: فكيك، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: المناظرات/ الإجازة في القانون؛
- بلقاسم التتوري، رقم الاعتقال: 23303، تاريخ الازدياد: 1966، السكن: فكيك، المستوى الدراسي: دبلوم الدراسات العليا المعمقة تخصص: المناظرات/ الثالثة علم الاجتماع.